القاتل الصامت

شعب البحرين .. إبادة ما بين الرصاص الإنشطاري

والرصاص المطاطي والغازات الخانقة

جمعية العمل الإسلامي – أمل
جمعية اسلامية سياسية
www.amal-islami.net
Amal.society11@gmail.com

المحتويات

تمهيد 3

مقدمة 4

الأهداف 4
المنهجية المتبعة في إعداد التقرير 4
تعريفات 5

القتل الممنهج في البحرين 6

- الغازات المسيلة للدموع 6
- الرصاص المطاطي 6
- الرصاص الانشطاري "الشوزن (SHOTGUNS) " 7
- المطاردة بالسيارات 7
- أدوات أخرى 7

القتل الصامت باستخدام مسيلات الدموع والغازات الخانقة 8

مناطق القمع المفرط(EXCESSIVE REPRESSION) 8
مناطق القمع المتوسط(MODERATE REPRESSION) 9
مناطق القمع المنخفض (LOW REPRESSION) 10
المناطق الخالية من القمع (ZERO REPRESSION) 11

سياسة "القتل بلا رحمة" 12

التدرج في سياسة "القتل بلا رحمة" 14

المجتمع الدولي والقمع في البحرين 15

الاحتجاج على صفقة الأسلحة الأمريكية 16

المنظمات الدولية وممارسات القمع في البحرين 17

منظمة الصحة العالمية 17
المنظمات الحقوقية 17

عبوات مجهولة المصدر 18

الآثار الحالية والمستقبلية للإفراط في استخدام الغازات الخانقة 18

الآثار الصحية 18
الآثار الاقتصادية 19

الخلاصة 20

مرفق (1) جدول أسماء الشهداء الذين قضوا بسبب الغازات القاتلة 21

مرفق (2) خريطة تبين مناطق البحرين حسب كثافة القمع 24

مرفق (3) صور من واقع ثورة 14 فبراير 25

قائمة بالرسوم البيانية

رسم بياني 1 توزيع المناطق عدديا بناء على درجة القمع 11
رسم بياني 2 يوضح توزيع الفئات العمرية للشهداء الذين قضوا نتيجة الاختناق بالغازات القاتلة 13
رسم بياني 3 عدد الشهداء نتيجة الاختناق بالغاز السام موزعة على مناطق البحرين... 13
رسم بياني 4 الحالة التصاعدية لأعداد الشهداء نتيجة الاختناق بالغاز القاتل 14

قائمة الصور

صورة 1 تبين استهداف السلطة لمنازل المواطنين بالغازات السامة 6
صورة 2 تبين كثافة الغازات في الأزقة الضيقة 9
صورة 3 أصغر شهيدة : الشهيدة ساجدة فيصل 6 أيام 12
صورة 4 تبين عبوة غاز مسيل للدموع فارغة من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ... 15

الجداول

جدول 1 تصنيف المناطق حسب مستوى القمع 5
جدول 2 يبيّن عدد طلقات مسيل الدموع خلال فترة التقرير موزعة على مستوى القمع.. 8
جدول 3 قائمة تفصيلية باسماء الشهداء الذين قضوا بسبب الغازات القاتلة 21

تمهيد

تقرير مفصّل يستعرض القمع الممارس من قبل السلطة في البحرين ضد الحركات الاحتجاجية والمسيرات السلمية للمواطنين العزل باستخدام عبوات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي منذ بدء ثورة 14 فبراير 2011 حتى نهاية مارس 2012. التقرير يسلط الضوء على "القاتل الصامت" وهو أسلوب السلطة في إبادة الشعب البحراني باستخدام الغازات السامة والعديد من الوسائل الأخرى.

مقدمة

يعيش شعب البحرين أزمة أمنية خانقة، منذ أن اختار المطالبة بحقوقه الوطنية المشروعة، وأعلن عن رفضه لقمع السلطة وانتهاكاتها عن طريق المسيرات وحركات الاحتجاج السلمية في 14 فبراير 2011 .

بدأت معاناة شعب البحرين قبل أكثر من مائتي عام. وقد سجل تاريخ البحرين الحديث العديد من الانتفاضات الرافضة للظلم والتمييز، والمطالبة بالحرية. وتكررت الانتفاضات منذ عام 1923 حتى أواخر التسعينات من القرن المنصرم. إلا أن معاناة شعب البحرين من السلطة الحاكمة بلغت ذروتها في مرحلة ما سُمِّي بـ "السلامة الوطنية"، أو حالة الطوارئ التي أعقبت الهجوم الثاني على المعتصمين في دوّار اللؤلؤة يوم 17 مارس 2011. وفي تلك الهجمة الأمنية الشرسة استخدمت السلطة سلاح الجيش واستعانت بوحدات مدرعة من درع الجزيرة، في انتهاك سافر لسيادة البحرين، لمواجهة شعب أعزل خرج في حركة سلمية مطالبًا بحقه في حياة حرة كريمة، ونظام يكفل للجميع العيش كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات، تحت مظلة قضاء مستقل.

تمثلت سياسة السلطة في قمع الشعب في صورة أقل ما يمكن وصفها بقرار الإبادة الجماعية لطائفة بأكملها. وبدلاً من الاعتراف للشعب بحقوقه المشروعة، أمعنت السلطة في استخدام كافة صور العنف المفرط وغير المبرر لمواجهة الاحتجاجات السلمية للشعب البحراني الأعزل في العديد من المشاهد أسفرت عن سقوط عشرات الشهداء، وآلاف الجرحى، واعتقال العشرات من قيادات الحراك السلمي، واحتجاز الآلاف من المواطنين الأبرياء من دون مبرر قانوني، وتعذيبهم، وفصلهم من وظائفهم، ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية أصدرت بحقهم أحكامًا قاسية .

وعلى الرغم من انتهاء ما سُمّي بفترة "السلامة الوطنية" في 31 مايو 2011، إلا أن المواطن البحراني مازال يعيش أجواء القمع وانتهاك الحقوق ذاتها التي ميّزت تلك الفترة، ومازالت الأحياء والمناطق السكنية التي تخرج فيها مسيرات الاحتجاج تقصف بمسيلات الدموع، وغيرها من أدوات القمع، في وتيرة متصاعدة.

الأهداف

يهدف هذا التقرير إلى :

1. إعلام الرأي العام والدولي بما يجري في البحرين من انتهاكات تستهدف مواطنين مسالمين من مختلف الفئات والأعمار، وتنتهك حقهم في التعبير عن مطالبهم المشروعة.
2. تحديد أنواع القمع، وتقدير حجمه وشدته ـ وإن كان ذلك بصورة تقريبية ـ بحيث تعكس الواقع الذي تعيشه البلدات والقرى البحرانية التي تتعرض للقمع بصفة يومية أو متكررة.
3. إلقاء الضوء على نتائج القمع الذي يتعرض له المواطنون بمختلف فئاتهم وأعمارهم، وأثر ذلك في حياتهم اليومية وانعكاساته المتوقعة والمحتملة على الأجيال القادمة.

المنهجية المتبعة في إعداد التقرير

1. يُعنى التقرير بالفترة الممتدة ما بين 14 فبراير 2011، أول أيام ثورة اللؤلؤ، إلى 31 مارس 2012.
2. إن حجم أو مستوى القمع الذي يتعرض له المواطنون، أمر يصعب تحديده بدقة كبيرة نظرًا لغياب الإحصائيات المتعلقة بعدد عبوات الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، والقنابل الصوتية، وغيرها من الأدوات المستخدمة في القمع، حيث أن المصدر المعني بتوفير هذه الإحصائيات هو وزارة الداخلية. ونظرًا لأن الوزارة تتجنب التصريح عن هذه المعلومات أو الكشف عنها، فإن الأرقام التي سترد في التقرير بهذا الخصوص هي أرقام تقديرية، تم استخراجها من المصادر المتاحة وبنسبة خطأ تقدّر بـ ±15%.
3. اعتمدت الأرقام الواردة في التقرير عن عدد عبوات الغاز المسيل للدموع أو طلقات الرصاص المطاطي على شهادات حية قدّمها سكان المدن والبلدات والقرى البحرانية التي تتعرض للقمع، وإلى ما أمكن رصده وتوثيقه في مقاطع فيديو وصور تم تسجيلها مباشرة في أثناء المظاهرات والمسيرات، إضافة إلى أعداد العبوات الفارغة والطلقات، بأنواعها المختلفة، التي يخلّفها شرطة الشغب وراءهم بعد انتهاء كل عملية.

4. تم تقدير متوسط عدد المسيرات والاحتجاجات التي تقع في منطقة ما بناءً على التقارير اليومية التي تصدرها لجان الرصد والمتابعة الحقوقية، ومقارنة ما يرد في تلك التقارير مع الكثافة السكانية في المنطقة، وأهمية موقعها جغرافيًا بالنسبة إلى سائر المناطق، ومن ثم تحديد متوسط عدد المسيرات في المنطقة في الأسبوع الواحد.
5. تم تصنيف مستوى القمع الذي تتعرض له أي منطقة بحسب عدد عبوات مسيل الدموع التي تُستخدم في قمع مسيرة واحدة على النحو الآتي:

التصنيف	مستوى القمع	عدد الطلقات للمسيرة الواحدة		متوسط عدد الطلقات
		من	إلى	
1	مفرط	26	150	88
2	متوسط	10	25	17.5
3	منخفض	1	9	5

جدول 1 تصنيف المناطق حسب مستوى القمع

تعريفات

من أجل تحديد أهداف هذا التقرير، ولضمان عدم الانحراف عن معطيات الواقع الذي يسعى التقرير إلى إلقاء الضوء على مكوناته، فقد تم اعتماد التعريفات الآتية:

- **القمع:** هو كل عمل إكراهي قسري يهدف إلى منع الأشخاص (المدنيين) من التعبير عن أرائهم، والمطالبة بحقوقهم، وحرمانهم من ممارسة حرياتهم الدستورية، بالاعتماد على وسائل وأدوات يمكن أن تؤدي إلى إيقاع الأذى الجسدي بهم من جرح أو قتل متعمد، لأغراض سياسة، ويكون القمع عادة من قبل أفراد ينتمون لقوات مسلحة نظامية، أو أفراد لا تنطبق عليهم صفة المحاربين يعملون بتوجيه من جهة عُليا رسمية.
- **الاستخدام المفرط:** ما يزيد عن الحاجة، أو ما يمكن أن يتحقق الهدف المطلوب بأقل منه.
- **غير المبرر:** ما لا يستند إلى أمر أو سبب واقعي يدعو إلى استخدامه، وما ليس له سند شرعي سواءً في نصوص مواد الدستور المحلّي أو في القوانين المنفذة لها سواءً على المستوى المحلّي أو الدولي.
- **الممنهج:** التوظيف المنظم والمتكرر لممارسات قمعية معينة، وتنويع أدوات القمع وأساليبه بحيث يمكن أن تتزايد وتيرة القمع أو درجته لتحقيق أهداف سياسية أو عقائدية محددة.

وبحسب ما تم رصده من ممارسات السلطة في مواجهة احتجاجات المواطنين، وثورتهم ضد انتهاكها لحقوقهم المدنية والسياسية، وُجد أن تلك الممارسات قد تميّزت بأنها " أساليب قمع، ممنهج، وغير مبرر، يصل في أحيان كثيرة إلى حد الإفراط"، كما أن القمع تطور تدريجيًا إلى ممارسات تستهدف حياة الأفراد بشكل مباشر وبأسلوب احترافي بالغ الخطورة.

القتل الممنهج في البحرين

تركز السلطة على استخدام أدوات متنوعة لقمع المسيرات والاحتجاجات بمنهجية واضحة ومتعمّدة، من دون تمييز بين حجم الاحتجاج أو عدد المشاركين في المسيرة، أو الفئات المشاركة فيها من رجال أو نساء أو شيوخ أو أطفال. وقد أدى استخدام هذه الأدوات إلى قتل مواطنين أبرياء ومسالمين لا لسبب إلا لأنهم شاركوا في مسيرة احتجاج سلمية، فمنهم من قُتل أمام باب بيته، منهم من مات مختنقًا في داخل منزله، مما يعني أن القتل كان متعمّدا ومقصودًا لإرهاب الناس ومنعهم من المشاركة في أي مظهر من مظاهر الاحتجاج. ومن الأدوات التي تستخدمها السلطة في قمع المتظاهرين:

- **الغازات المسيلة للدموع**

صورة 1 تبين استهداف السلطة لمنازل المواطنين بالغازات السامة

يندرج الغاز المسيل للدموع تحت عنوان أدوات مكافحة الشغب، ويستخدم عادة لتفريق التجمعات التي تتميز بالعنف وتشكل خطرًا على الأمن. وللغاز المسيل للدموع تأثير فوري على وظائف الجسم نتيجة استنشاقه، فقد يحدث تهيجاً حسياً، أو يسبب عجزاً بدنياً مؤقتًا لدى الأشخاص الذين يتعرضون له، وهي أعراض مؤقتة تختفي بعد وقت قصير. وبسبب هذه التأثيرات الصحية يدخل الغاز المسيل للدموع ضمن تصنيف الأسلحة الكيماوية التي تخضع لمعاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية الموقعة في جنيف في 17 حزيران/ يونيو 1935 (بروتوكول جنيف لعام 1935). وتتضمن المعاهدة العديد من البنود يأتي في مقدمتها أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم القيام تحت أي ظرف من الظروف بما يلي:[1]

أ. إنتاج الأسلحة الكيميائية، أو تطويرها، أو حيازتها، أو تخزينها، أو الاحتفاظ بها، أو نقلها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى أي مكان.

ب. استخدام الأسلحة الكيميائية.

ج. القيام بأية استعدادات عسكرية لاستعمال الأسلحة الكيميائية.

ومن المفارقة أن تكون البحرين قد وقعت على المعاهدة بتاريخ 1993/02/24[2] إلا أن هذا التوقيع لم يمنعها من استخدام الغازات السامة، بإفراط وبشكل مباشر، ومن دون تمييز، في قمع المتظاهرين، ما أدى إلى وقوع العديد حالات الاختناق المفضي إلى الموت بين مواطنين من فئات عمرية مختلفة (انظر الجدول ص 21).

- **الرصاص المطاطي**

الرصاص المطاطي[3] هو رصاص مصنوع من مادة المطاط أو من الفولاذ الصلب مغطى بطبقة من المطاط، علمًا بأن الغلاف المطاطي لا يقلل من خطورة الرصاصة عند إطلاقها. ويؤدي الرصاص المطاطي عند إطلاقه من مسافات قريبة لحدوث إصابات بالغة بمن يتعرض له، وقد يؤدي إلى شلل المصاب إذا كانت الإصابة في مناطق حساسة من الجسم. كذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث تشوهات وأضرار جسدية بالغة قد تصل إلى وفاة المصاب. من المؤسف أن المجتمع الدولي لا يصنف الرصاص المطاطي ضمن أدوات القمع ولم يوضع بعد أي تشريع أو ضوابط لتقنين حدود استخداماته وحصرها فيما لا يشكل خطرًا على حياة البشر. وقد خلصت دراسة نشرتها دورية "ذي لانسِت" سنة 2000 إلى أن "استخدام الرصاص المطاطي بطريقة غير سليمة، وبتصويب خاطئ، من مدى غير مناسب،

[1] http://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntd5f.htm

[2] http://www.opcw.org/about-opcw/member-states/

[3] http://en.wikipedia.org/wiki/Rubber_bullet

قد أدى إلى وقوع إصابات بالغة، أو إلى وفاة عدد لا يستهان به من الناس". وقد أوصت الدراسة بألا يصنف الرصاص المطاطي ضمن الأساليب الآمنة التي تستخدم في السيطرة على الحشود.[4]

ومنذ أن بدأ استخدام الرصاص المطاطي في عام 1970، وجهت الجهات الطبية ومنظمات حقوق الإنسان انتقادات عديدة لمستخدميه لأنه يمكن أن يكون قاتلاً بالنسبة إلى من يتعرضون له.[5]

وقد حدثت بالفعل عدة حالات من القتل في البحرين بسبب إطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين من مسافات قريبة، وتوجيه عبوات الرصاص المطاطي مباشرة وبشكل متعمّد إلى منطقة الرأس والعينين، كما تسببت في حدوث إعاقات جسدية وكسور لأعداد أخرى منهم.

- **الرصاص الانشطاري "الشوزن (shotguns) "**

يستخدم الرصاص الانشطاري في صيد الطيور لأنه ينثر عددًا كبيرًا من الرصاص المعدني الصغير بحيث يقل احتمال الخطأ في إصابة الهدف، واستخدامه بهدف إصابة البشر أمرٌ محرّم دوليًا، إلا إن السلطة في البحرين لا تتردد في استخدامه بدرجات متفاوتة في كثافتها وفي أوقات مختلفة من أجل تفريق المتظاهرين وإيقاع الأذى الجسدي بهم .

وقد أدى استخدام هذا السلاح إلى وقوع المئات من الجرحى الذين بلغت إصابة بعضهم إلى حد الإعاقة الدائمة، فضلاً عن وقوع عدد غير قليل من الضحايا الذين قُتلوا بدم بارد لا لذنب سوى أنهم مارسوا حقهم في التعبير عن مطالبهم السلمية.

- **المطاردة بالسيارات**

ابتكرت السلطة أساليب وأدوات مستحدثة في مواجهة المتظاهرين وقمعهم، وإرهابهم، فاستخدمت سيارات الشرطة رباعية الدفع لملاحقة المتظاهرين، وتعمّد دهسهم، أو لمطاردة مركبات مدنية وتعمّد الاصطدام بها بهدف إصابة أو قتل من بداخلها.

وقد أسفر ذلك عن وقوع عدد من المصابين والضحايا الذين قُتلوا تحت عجلات عربات الشرطة أو نتيجة اصطدامها بهم.

- **أدوات أخرى**

تستعين قوات الشغب بأدوات أخرى مثل القنابل الصوتية أو الضوئية، وهي قنابل تحتوي خليطًا من العناصر والمواد الكيماوية التي تشتعل لتصدر صوتًا عاليًا يحدث الرعب والهلع في النفوس، وضوءًا ساطعًا يصيب الطرف المقابل بالعمى المؤقت لعشر ثوان. وهي أدوات لا تصنّف ضمن الأدوات القاتلة، وتستخدم في تفريق المتظاهرين. إلا أن أجهزة السلطة في البحرين تستخدمها من أجل ترويع الآمنين في بيوتهم، أو تُمهد بها للمباغتة والهجوم عند المداهمات واقتحام المنازل، وحملات الاعتقال التي عادة ما تنفّذ في الظلام في الساعات الأولى من الفجر. إلا أنه ثبت وقوع إصابات مباشرة نتيجة تصويب القنابل الصوتية من مسافات قريبة نحو المتظاهرين. ويمكن أن يُدرج الأذى الذي تُلحقه القنابل الصوتية والضوئية ضمن الأذى النفسي الذي يتعرض له المواطنون في كل ليلة تقريبًا في بعض مناطق البحرين بسبب الاستهداف الدائم وفقدان الإحساس بالأمان حتى وهم في بيوتهم.

[4] http://www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(02)08708-1/fulltext
[5] http://news.discovery.com/tech/can-rubber-bullets-kill-you-110815.html

القتل الصامت باستخدام مسيلات الدموع والغازات الخانقة

نود في هذه المرحلة من التقرير أن نركز على تعمّد السلطة استخدام مسيلات الدموع والغازات السامة والخانقة على اختلاف أنواعها ومصادرها، والإفراط غير المبرر في استخدامها، وعلى منهجية التدرج في الاستخدام، لما لهذا الموضوع من أهمية خاصة تتجلى فيما يلي:

أ. أن استخدام الغازات السامة يتركز في مناطق محددة من البحرين، الأمر الذي يعني أن استهداف هذه المناطق بالقمع هو أمر مقصود لذاته ومتعمّد، بسبب من تركيبتها السكانية والمذهبية، وهو مشابه لسياسات "التطهير العرقي" في بعض مناطق العالم.

ب. أن ارتفاع مستوى القمع في مناطق محددة باستخدام الغازات السامة والخانقة له آثاره الصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية، وسيدفع المواطنون في هذه المناطق ضريبة هذا الاستهداف على مدى أجيال قادمة.

ج. أن المجتمع الدولي شريك في جريمة الإبادة الصامتة التي ترتكبها السلطة في البحرين بحق أحد المكونات الرئيسة من الشعب، وعلى الجهات المعنية – كلٍ في موقع مسئوليته – أن تدرك أبعاد هذه الشراكة وتبعاتها، وأن تعمل على التخفيف من معاناة الشعب بما يتوافق مع القوانين والمقررات الدولية وحقوق الإنسان.

البيانات المبيّنة في الجدول رقم (2) تبين العدد المقدر لطلقات الغازات المسيلة للدموع موزعة على مستويات القمع الثلاثة إضافة الى المعدل اليومي للمنطقة من طلقات الغازات المسيلة للدموع موزعة حسب مستويات القمع الثلاث.

تبين الاحصاءات المقدرة أن نصيب المناطق المعرّفة بـ"القمع المفرط" من الطلقات المسيلة للدموع هو 88% وتم تحديد هذه المناطق باللون الأحمر في خارطة البحرين المرفقة في صفحة (24)، كما يتم استهداف كل منطقة من المناطق المصنفة بـ"القمع المفرط" بمعدل 166 طلقة في اليوم لكل منطقة. بينما كان نصيب المناطق المعرفة بـ"القمع المتوسط" 11% من مجموع الطلقات و 1% نصيب المناطق المعرفه بـ"القمع المنخفظ".

مستوى القمع	العدد التقديري لطلقات مسيل الدموع في الفترة التي شملها التقرير	متوسط عدد الطلقات في اليوم الواحد
مفرط	1,844,568	166
متوسط	242,233	17
منخفض	13,916	3
المجموع	**2,100,717**	**58**

جدول 2 يبيّن عدد طلقات مسيل الدموع خلال فترة التقرير موزعة على مستوى القمع

قامت الجهة المعدّة للتقرير بتقدير كمية الغازات السامة والخانقة التي تستخدمها السلطة في قمع المسيرات والحركات الاحتجاجية داخل المدن والبلدات والقرى في مناطق البحرين المختلفة، وتصنيف المناطق حسب المنهجية الواردة في بداية التقرير، وقد تبين من نتائج التقدير أن القمع يستهدف مناطق الاحتجاجات بدرجات يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

مناطق القمع المفرط (excessive repression)

يشمل هذا التصنيف كل من البلدات والقرى التالية: بَني جَمْرَة ، الدِّرَاز ، الجَنَبِيّة ، الحَجَر ، باربار ، المِقْشَع ، جَنّوسَان ، القَدَم ، جِدْحَفْص ، السَّنابِس ، الدِّيْه ، البِلاد القديم ، دِمِسْتَان ، كَرْزَكّان ، المَالِكِيّة ، عَالي ، الدَّيْر ، سَمَاهِيج ، العِكْر ، سِتْرَة مَرْكُوبَان ، سِتْرَة الخَارِجِيّة ، سِتْرَة مْهَزّة ، سِتْرَة سْفَالَة ، سِتْرَة وَادْيَان ، سِتْرَة أبُو العَيْشْ ، سِتْرَة القَرْيَة ، النُّوَيْدْرَات ، والمَعَامِير (انظر الخارطة المرفقة ص 24).

تأتي هذه المناطق في المرتبة الأولى من حيث الإفراط في استخدام القوة لقمع المتظاهرين السلميين لكونها الأنشط في حركة الاحتجاجات بسبب الكثافة السكانية فيها مقارنة بالمناطق البحرانية الأخرى، ولكون القاطنين فيها هم من المواطنين الشيعة الذين يمثلون غالبية السكان في البحرين، بالإضافة إلى كون هذه المناطق بعيدة نسبيًا عن المناطق الحساسة مثل العاصمة، لذا فإن السلطة لا تتوانى عن إغراق كامل هذه المناطق بالغازات السامة وانتهاج سياسة العنف المفرط لقمع الظاهرات الاحتجاجية فيها. وكثيرًا ما تستخدم السلطة في عملية القمع، بالإضافة إلى مسيلات الدموع والغازات الخانقة، كميات هائلة من الرصاص المطاطي والرصاص الانشطاري المحرّم دوليًا. وتمتد فترات القمع في هذه المناطق عادةً من المساء إلى ساعات الصباح الأولى، وتستمر في بعض الأحيان بشكل متقطع من الساعة الثامنة أو التاسعة مساءً إلى فجر اليوم التالي.

صورة 2 تبين كثافة الغازات في الأزقة الضيقة

وقد وُجد أن كل منطقة من هذه المناطق تتعرض لقمع مفرط من قبل قوات الشغب ومرتزقة النظام بمعدل ثلاث مرات يوميًا. ويمكن تقدير عدد عبوات الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي في اليوم الواحد بحوالي 264 طلقة، أي بمعدل 88 طلقة لقمع مسيرة واحدة. وتكفي هذه الكمية لإغراق المنطقة بأكملها. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه المناطق تُقمع بشكل شبه يومي منذ 14 فبراير 2011 إلى تاريخ إعداد هذا التقرير 31 مارس 2012 سنجد أن مجموع ما استخدمته قوات الشغب يقارب 92,664 طلقة (اثنين وتسعين ألفًا وستمائة وأربع وستين طلقة). وهذه الكمية هائلة للغاية بالنظر إلى صغر مساحة المنطقة الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الغازات الخانقة منها إلى كافة المناطق المجاورة لها.

في كثير من الأحيان لا تكتفي قوات الشغب في هذه المناطق بإطلاق الغازات السامة والخانقة، بل يقومون باقتحام البيوت الآمنة، وتكسير الأبواب أو النوافذ، والتسلل إلى داخل البيوت بحجة ملاحقة أحد المتظاهرين، وعادة ما تتم سرقة ممتلكات أصحاب المنزل من أموال ومجوهرات، وهواتف، وحواسيب محمولة، كما يتم التعرض للرجال بالضرب بالهراوات والعصي واللكمات في حين يتعمد المقتحمون التعرض للنساء بالضرب وبالعبارات المهينة والبذيئة المخلة بالآداب.

ويتم في بعض الأحيان تجهيز ما بين 15 إلى 20 سيارة جيب تابعة لقوات الشغب مضافاً إليها عدد من السيارات المدنية التابعة لجهاز الاستخبارات وإرسالها إلى منطقة الاحتجاج نتيجة لصمود أبناء الشعب المطالب بحقوقه بطريقة سلمية. وتتميز هذه المناطق بارتفاع عدد المعتقلين أو المطلوبين فيها، كما هو الحال في جزيرة سترة التي تضم مناطق العكر والنويدرات، وبلدات بني جمرة، وكرزكان. كذلك يمكن ملاحظة ارتفاع عدد الشهداء في بعض مناطق القمع المفرط كما هو الحال في جزيرة سترة على سبيل المثال.

مناطق القمع المتوسط (moderate repression)

يشمل هذا التصنيف كل من البلدات والقرى التالية: سَار ، الْقُرَيَّة ، كَرَّانَة ، أبُو صِيْبِع ، الشَّاخُورَة ، المُصَلَّى ، جَبَلَة حِبْشِي ، السِّهلَة الشمالية ، السِّهلَة الجنوبية ، تُوبْلِي ، سَنَد ، عَذَارِي ، بُورِي ، شَهْرَكَّان ، دَارُكُلَيْب ، مَدِينةُ حَمَد ، صَدَد ، جِدْعَلِي ، النِّعيمْ ، رَاسْ رُمَّان ، المَنَامَة ، عَرَاد ، سَلْمَابَاد ، أبُوقُوَّة ، الجُفيْر ، الخَمِيس ، الصَّالِحِيّة ، المَاحُوز ، الغُرَيْفَة ، النَّبِيهْ صَالِح ، طّشَّان ، المُحَرَّق (انظر الخارطة المرفقة ص 24).

تشهد كلٌّ من هذه المناطق ما بين احتجاج واحد الى احتجاجين يوميًا. وتواجه الاحتجاجات فيها باستخدام الأساليب القمعية ذاتها؛ كالرصاص المطاطي،

والغازات المسيلة للدموع، وغيرها من أدوات القمع ووسائله. وقد أمكن تقدير معدّل عدد الطلقات في اليوم الواحد بـ 35 طلقة، أي بما يعادل 17.5 طلقة للمسيرة الواحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار الفترة التي شملها التقرير سنجد أن مجموع ما أُطلق على كل واحدة من هذه المناطق يقدّر بحوالي 12,285 طلقة (اثنا عشر ألفًا ومائتان وخمس وثمانون طلقة).

يقل عدد الاحتجاجات في هذه المناطق بسبب انخفاض الكثافة السكانية فيها مقارنة بمثيلاتها من مناطق القمع المفرط، وهو، وإن كان عاملاً مؤثرًا في انخفاض نسبة الاحتجاجات، إلا أن تعرض هذه المناطق لدرجة أخف من القمع له أسباب أخرى؛ فمنطقة المنامة العاصمة، على سبيل المثال، هي حاضنة للحركة الاقتصادية في البلد، وفيها كبريات الشركات والبنوك والمصارف، وسيؤدي استهدافها بالقمع المفرط إلى خنق الاقتصاد ومضاعفة الأزمة بالنسبة إلى السلطة. كذلك فإن بلدات مثل سند، وعذاري، وسار، والجفير، والمحرق، تُعد من المناطق الحساسة بالنسبة إلى النظام؛ فالتركيبة السكانية فيها تضم الطائفتين الرئيستين: السنة والشيعة، وبعضها يطل على شوارع وتقاطعات مهمة في البلد. أما بلدة سار فيقطنها الكثير من الأجانب الغربيين، وبلدة الجفير هي مقر القاعدة الأمريكية وهكذا. لذا نجد أن السلطة تضع كل هذه الأمور في حسابها عند استهدافها لمناطق الاحتجاج وعندما تفرط في قمع الاحتجاجات في بعض المناطق وتخفف من حدّة القمع في مناطق أخرى فإنما هي محاولة منها لتجنب تقديم الصورة الحقيقية لما يجري على أرض الواقع في البحرين، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلباً على سمعة السلطة والصورة التي تحاول تقديمها أمام العالم الخارجي. من هنا نجد أن القمع المفرط يكون عادة من نصيب المناطق التي يتركز فيها المسلمون الشيعة، الذين عادة ما يكونون في مناطق بعيدة نسبيًا عن المناطق الحساسة، مما يسهل على قوات القمع محاصرتها وعزلها عن بقية المناطق.

إلا أن تخفيف حدة القمع في مناطق القمع المتوسط لا يعني اختلاف أساليبه أو الاستغناء عن بعض أدواته؛ فالمواطنون فيها يتعرضون لممارسات الاستهداف الممنهج ذاتها كاقتحام البيوت، وتخريب الممتلكات، وترويع الآمنين، والتعرض للمطاردة والاعتقال التعسفي، والأذى الجسدي والنفسي بكافة أشكاله، كما سُجّلت فيها حوادث سقط بسببها شهداء في بلدات متعددة مثل سار وأبو صيبع والنعيم والمحرق.

مناطق القمع المنخفض (low repression)

تشمل هذه المناطق البلدات والقرى التالية: المَرْخ ، مَقَابَة ، بَارْبَار ، جِدّ الحَاج ، عَيْن الدَّار ، مدينة عيسى ، جِرْدَاب ، حِلّة العَبْد الصّالِح ، القَلْعَة ، الزِّنْج ، البُرْهَامَة (انظر الخارطة المرفقة ص 24).

إن تصنيف هذه المناطق ضمن مستوى القمع المنخفض لا يعني بالضرورة أن القمع الذي يُمارس فيها لا يصيب المواطنين بالأذى أو يعرض حياتهم للخطر. فالممارسات القمعية، وشدتها، وخطورتها هي واحدة في جميع المناطق، وإنما يكون الفرق في عدد المرات التي يتعرض فيها المواطنون لتلك الممارسات في اليوم الواحد، وهو ما يتناسب مع عدد الاحتجاجات التي تنطلق في تلك المناطق ومستوى الكثافة السكانية فيها؛ فمرتزقة السلطة لا يترددون في استخدام أسلوب العقاب الجماعي إغراق منطقة الاحتجاج بأكملها بالغازات السامة والخانقة، وتصويب الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية مباشرة نحو المتظاهرين، ومداهمة البيوت، والاعتقالات، وغيرها. وعادة ما يكون عدد الاحتجاجات في هذه المناطق بمعدل مرة واحدة في اليوم، تتم مواجهتها بقوات من الشغب مكوّنة من أربع إلى عشر عربات، يتسلح عناصرها بمختلف أدوات القمع.

ونظرًا لصغر هذه المناطق وقلة عدد سكانها، فإن مسيرات الاحتجاج التي تخرج منها تكون صغيرة نسبيًا. إلا أن ذلك لم يمنع وقوع أكثر من شهيد في مناطق المرخ وباربار نتيجة الاختناق بالغازات السامة. وقد بلغ تقدير ما تستخدمه قوات الشغب لقمع المسيرة الواحدة في هذه المناطق حوالي 5 طلقات من الرصاص المطاطي وعبوات الغاز المسيل للدموع، ويقدّر مجموع الطلقات التي استخدمت طوال الفترة التي شملها التقرير بـ 1,755 طلقة (ألف وسبعمائة وخمس وخمسون طلقة) للمنطقة الواحدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من كون "مدينة عيسى" مدينة كبيرة نسبيًا وذات كثافة سكانية عالية، إلا إن تصنيفها ضمن مناطق القمع المنخفض يُعدّ استثناءً

عن بقية مناطق هذا التصنيف؛ فهي تتميّز بتركيبة سكانية متنوعة، وتضم المواطنين من الشيعة والسُّنة، وفئات المجنسين من الأردن واليمن وسوريا، وأتباع الجاليات المختلفة والعمالة الوافدة. لذا فإن الشيعة في هذه المدينة لا يمثلون الأغلبية بين سكانها، وكلها عوامل تؤثر في عدد المسيرات والاحتجاجات التي تنطلق فيها.

المناطق الخالية من القمع (zero repression)

تقع ضمن هذا التصنيف المدن والبلدات والقرى التالية: الحِدّ ، الرَّفَاع الشرقي، الرَّفَاع الغربي ، قَلالِي ، الحُورَة ، العَوَالِي ، البُدَيِّع ، الزَّلاّق، الجَسْرَة ، القُضَيْبِيّة ، العَدْلِيّة ، البُسَيْتِين ، مدينة زايد ، عَسْكَر ، وأُمُّ الحَصَم (انظر الخارطة المرفقة ص 24).

يمكن فهم هذا السياق إذا أدركنا سياسة ومنهجية التمييز الذي تعتمدها السلطة في تعاطيها مع مختلف مكونات الشعب في البحرين وتعمل على تنفيذها بآليات متنوعة من بينها تشطير المجتمع رأسيًا وتقسيم المناطق طائفيًا بحيث يسهل عليها السيطرة على أي حراك شعبي أو مطلبي من أي فئة كانت. فنجد أن العائلة الحاكمة تستأثر بمنطقة الرفاع الغربي والمناطق المتصلة بها وتخصصها لأفراد العائلة والقبائل الموالية لها على وجه التحديد، ويحرّم على المواطنين الشيعة تملّك العقار في أي منطقة منها. ثم يتم حصر مناطق بعينها مثل "الحد" و"الزلاق" و"البديّع"، و"الجسرة"، للمواطنين السُّنة، وتخصص مناطق أخرى مثل "العوالي" للأجانب الغربيين العاملين في قطاع النفط، ومناطق أخرى لمنسوبي وزارتي الدفاع والداخلية من الضباط والجنود الذين يتم تجنيسهم لأسباب سياسية، والمحافظة الجنوبية لغيرهم من المجنسين من بلدان عربية مثل اليمن، وسوريا، والأردن، والسودان، أو أجنبية مثل الهند، وباكستان، وبلوشستان بهدف تغيير التركيبة السكانية وخلخلتها، وهكذا. ويشكّل المواطنون الشيعة أقلية في هذه المناطق فيصعب عليهم الإفصاح عن مواقفهم السياسية من المطالب الشعبية. وقد ساهم في تعزيز هذا التقسيم الطائفي للمناطق أمورٌ عدّة مثل النمو العمراني، والحراك السكاني، والسياسة الحكومية غير المُعلنة التي هندست ذلك الحراك. وبعد أن كانت العاصمة المنامة والمدن الرئيسة مثل المحرق مدنًا حاضنةً للمواطنين على اختلاف مذاهبهم، تحوّل معظم سكانها بعد ازدحامها بالمجنّسين والعمالة الوافدة إلى الضواحي والمناطق البعيدة عنها، في حين اتسعت رقعة القرى الشيعية في الأصل لتحتضن المزيد من الشيعة القادمين إليها من المنامة وغيرها من مناطق البحرين.

ويبيّن الشكل الآتي توزيع ما تم إطلاقه من الغازات السامة على المناطق المختلفة في البحرين بحسب تصنيفها من حيث مستوى القمع.

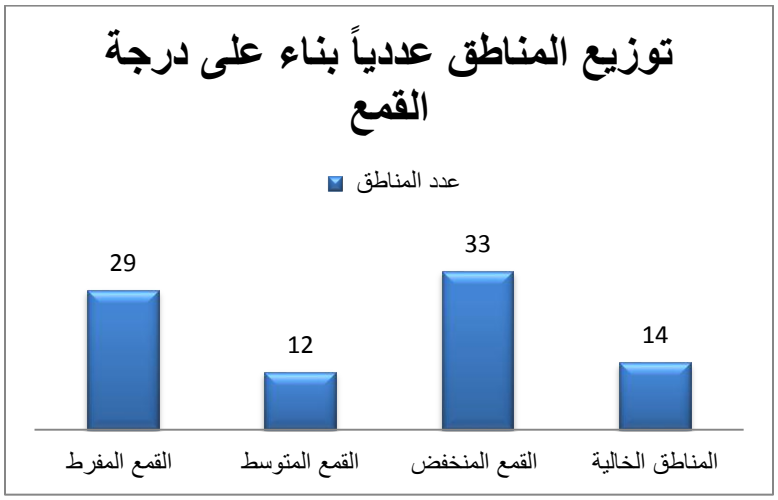

رسم بياني 1 توزيع المناطق عدديا بناء على درجة القمع

عند المقارنة بين المناطق في مستوى تعرّضها للقمع نجد أن مناطق القمع المفرط استحوذت على 90% من مجموع ما تم إطلاقه من الغازات السامة ومسيلات الدموع خلال الفترة التي شملها التقرير هي في مجملها مناطق تسكنها الغالبية الشيعية، وهذا دليلٌ صارخ على أن استهداف تلك المناطق إنما هو بسبب حراكها المطلبي والسياسي، وبسبب إصرار أهلها على المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية.

سياسة "القتل بلا رحمة"

تنفذ السلطة سياسة قتل صامتة، وممنهجة، وبلا رحمة، من دون مراعاة لاعتبارات السن، أو النوع الاجتماعي، مستخدمة في ذلك أدوات غير تقليدية مثل الغازات الكيماوية السامة، وإطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين من مسافات قريبة.

تشير الأرقام التقديرية إلى أن السلطة قامت بإطلاق ما يزيد على مليوني قذيفة من الغازات السامة، والرصاص المطاطي على مناطق الاحتجاج خلال فترة إعداد هذا التقرير. وقد علقت منظمة العفو الدولية على هذا الاستخدام المفرط وغير المبرر لقذائف الغاز المسيل للدموع من قبل السلطة في البحرين بقولها "أصبح استخدام البحرين للغاز المسيل للدموع أشد فتكاً بالمتظاهرين من ذي قبل" مضيفة إلى أن "الارتفاع في عدد القتلى وتواتر روايات شهود العيان يوحيان بأن قوات الأمن البحرينية تستخدم الغاز المسيل للدموع بطريقة غير صحيحة أو غير مناسبة، بما في ذلك استخدامه داخل منازل المواطنين وفي الأماكن المغلقة أو الضيقة."[6]

يمكن القول إن جميع مناطق وقرى البحرين التي تشهد استخدامًا مفرطًا للغازات المسيلة للدموع والغازات الخانقة قد قدّمت أكثر من شهيد أو شهيدة قضوا خنقاً بالغازات السامة. وإذا أحصينا عدد شهداء ثورة اللؤلؤ منذ 14 فبراير 2011 وحتى نهاية مارس 2012 نجد أنه العدد قد بلغ 83 (ثلاث وثمانون) شهيدًا وشهيدة، قضى 32 (اثنان وثلاثون) منهم ضحايا الاختناق بالغاز المسيل للدموع الذي استخدمته السلطة بإفراط غير مبرر في قمع مناطق الاحتجاج وخصوصا في أثناء الليل.

تُعدّ منطقتي سترة والمعامير من المناطق الأشد تأثرًا بقمع السلطة، حيث يتعرض سكانها للغازات الخانقة يوميًا بإفراط مبالغ فيه، الأمر الذي أودى بحياة الكثير منهم وضمن فئات عمرية مختلفة ومنهم: ياسين العصفور (11 عامًا)، وعبد علي عبد الله (58 عامًا)، وعيسى عبد الله (71 عامًا).

[6] http://www.amnesty.org/ar/news/bahrain-s-use-tear-gas-against-protesters-increasingly-deadly-2012-01-26

وقد قدمت منطقة البلاد القديم أصغر شهيدة في ثورة اللؤلؤ هي الطفلة ساجدة فيصل جواد التي استشهدت وعمرها لا يزيد عن ستة أيام نتيجة اختناقها بالغازات السامة.

صورة 3 أصغر شهيدة : الشهيدة ساجدة فيصل 6 أيام

وفي إطار سياسة القمع الممنهج تستهدف السلطة قتل المواطنين ـ بغض النظر عن كونهم أطفالاً أو بالغين ـ بأدوات غير تقليدية مثل الغازات الخانقة والرصاص المطاطي الذي يطلق بصورة مباشرة على رأس الضحية، كما حدث للأطفال: سيد هاشم سعيد (15 عامًا)، وعلي الشيخ (15 عامًا) وكلاهما من جزيرة سترة وتُوفيا بعد إصابتهما بنزيف نتيجة الإصابة المباشرة، وسيد احمد شمس (15 عامًا)، من بلدة سار الذي استشهد بعد إصابته بطلقة مباشرة في رأسه.

وقد أشارت اللجنة الملكية لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) والمشكلة من قبل ملك البحرين إلى هذه السياسة بوضوح في تقريرها الذي خلص إلى أن "الشرطة البحرينية استخدمت الغاز المسيل للدموع في تفريق الاحتجاجات بكميات غير متناسبة مع حجم التظاهرة، وفي عدد من الحالات أطلق الشرطة الغاز المسيل للدموع إلى داخل المنازل بشكل غير مبرر، ومن دون تمييز. وفي إحدى الحالات التي شاهدتها اللجنة، أطلق الشرطة ما لايقل عن أربع عبوات من الغاز المسيل

للدموع (يحتوي كل منها على ست قذائف) من مسافة قريبة إلى داخل مطبخ وغرفة معيشة في أحد البيوت".[7]

وإمعانًا في القمع، وتعزيزًا لسياسة الإبادة والقتل الممنهج، أمرت السلطة جميع المستشفيات العامة والخاصة في البحرين بالامتناع عن إسعاف الضحايا أو تقديم العلاج لهم تحت أي عنوان، وهو ما يزيد في خطورة الإصابات ويرفع من احتمال وفاة الضحية، علمًا بأن إعطاء الأوامر بمنع تقديم العلاج لمن يحتاجونه يقدّم دليلاً قاطعًا على انتهاك السلطة لحقوق المواطنين واستهداف سلامتهم وحياتهم، ويؤكد وجود نية القتل المتعمّد لديها تجاه المطالبين منهم بحقوقهم المشروعة. وهذا أمر يستدعي التدخل الفوري من المنظمات الدولية المعنية بالصحة وبحقوق الإنسان.

نجد فيما يلي رسمًا بيانيًا (2) إلى توزيع الفئات العمرية للشهداء الذين قضوا نتيجة الاختناق بالغازات القاتلة، كما يبيّن أن حالات الاختناق هي الأعلى بين فئة كبار السن وبخاصة أولئك الذين يقعدهم المرض أو الضعف الجسدي عن الحركة والابتعاد الفوري عن مصدر الخطر.

ويشير الرسم البياني رقم (3) لأعداد الشهداء الذين قضوا نتيجة الاختناق بالغازات السامة وتوزيعهم بالنسبة للمناطق المستهدفة بالقمع.

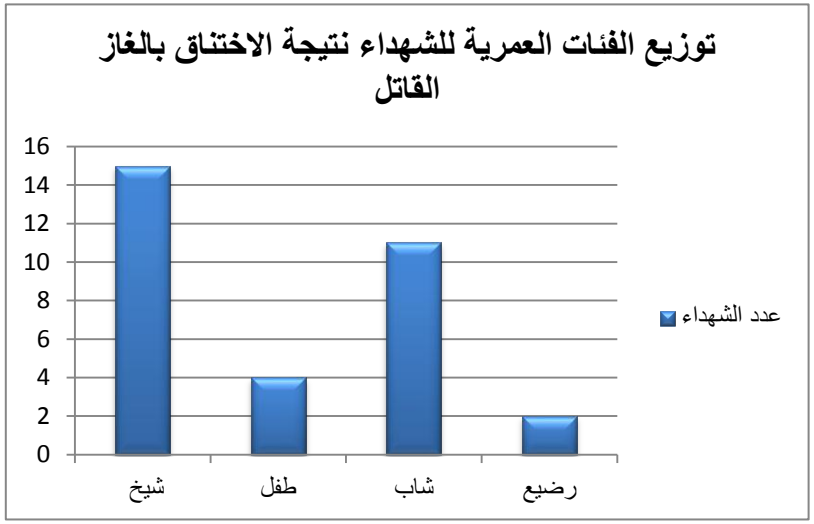

رسم بياني 2 يوضح توزيع الفئات العمرية للشهداء الذين قضوا نتيجة الاختناق بالغازات القاتلة

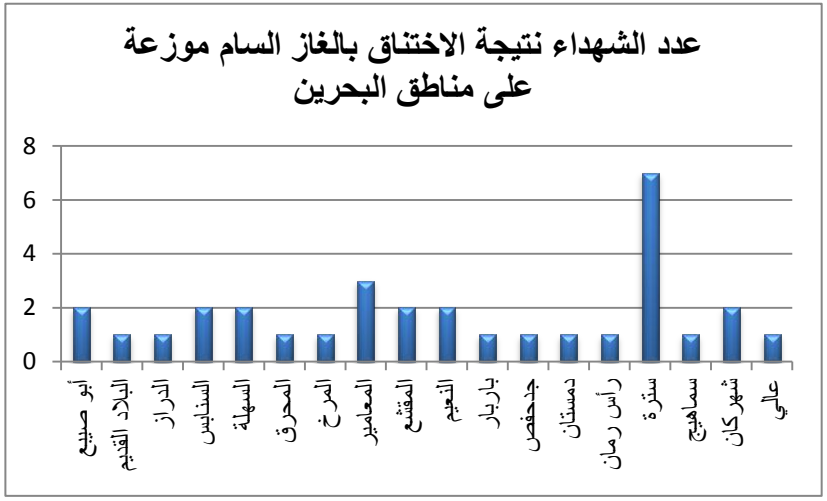

رسم بياني 3 عدد الشهداء نتيجة الاختناق بالغاز السام موزعة على مناطق البحرين

[7] http://en.wikipedia.org/wiki/CS_gas#Bahrain

التدرج في سياسة "القتل بلا رحمة"

تدرجت السلطة في منهجية القمع تبعًا لزيادة وتيرة الاحتجاج، فكلما لمست الفشل في قدرتها على قمع المتظاهرين وثنيهم عن مواصلة المطالبة بحقوقهم شددّت من قبضتها الأمنية عليهم واستخدمت معهم وسائل أشدّ قسوةً وأكثر إيلامًا. ففي المرحلة الأولى كانت المسيرات والمظاهرات تواجه بالقمع في الشوارع العامة وعند مداخل القرى والبلدات. ثم تدرجت إلى إغراق كامل المنطقة بالغازات الخانقة لمنع المتظاهرين من الوصول إلى الشوارع العامة. وعندما فشلت في تحقيق هدفها لجأت إلى تمشيط الأزقة الداخلية وإطلاق الغازات الخانقة حتى مع عدم وجود مسيرات احتجاج، وفي أوقات مختلفة من الليل أو النهار .

إلا أنه وفي الأشهر الأخيرة تم توثيق العديد من حالات الاستهداف المتعمّد بإلقاء الغازات إلى داخل المنازل مباشرة أو بالقرب من مداخل البيوت وفتحات التهوية والتكييف، وبخاصة في الليل والناس نيام. وقد نتج عن ذلك العديد من حالات الاختناق الحادة تضرر منها الأطفال والشيوخ والشباب، ناهيك عن غيرهم من المصابين والمرضى والحوامل. ووثقت العديد من مقاطع الفيديو التي التقطت في مناطق مختلفة من البحرين ممارسات قوات الشغب وهي تلقي عبوات الغاز القاتلة إلى داخل المنازل مباشرة. فعلى سبيل المثال أظهر مقطع فيديو تم التقاطه من احد المواقع في شهر يناير 2012 عددًا من قوات الشغب وهم يهمون بإزالة غطاء من البلاستك وضعه بعض السكّان لحماية بيته من تسرب الغازات السامة إلى الداخل، الأمر الذي يدل على أن لديهم أوامر وتوجيهات من جهات عُليا بتعمد إيقاع أكبر ضرر ممكن بالأهالي وإن كانوا آمنين في منازلهم. وفي أغلب الأحيان تقوم قوات الشغب باستهداف المناطق المأهولة بإطلاق عبوات الغازات السامة بشكل عشوائي.

وإذا استعرضنا عدد الشهداء الذين وقعوا ضحايا الاستهداف المباشر بالغازات الخانقة سنجد أن وتيرة الاستهداف تزايدت تدريجيًا خلال محطات ثورة اللؤلؤ الثلاث:

- **فترة ما يسمّى بـ "السلامة الوطنية":** هي الفترة التي امتدت من 25 مارس إلى 31 مايو 2011، واستشهد فيها ثلاثة شهداء نتيجة الاستخدام المفرط للغازات السامة. ويلاحظ أن هذا العدد هو الأقل مقارنة بعدد الشهداء الذين راحوا ضحية التعذيب في السجون أو قتلوا بدم بارد بالرصاص الحي و الانشطاري (الشوزن) في نفس الفترة. وهذا ما يشير إلى أن وسائل القتل في تلك الفترة كانت أكثر دموية وأقل احترافية من الفترات اللاحقة.
- **فترة "لجنة تقصّي الحقائق" (أو ما عُرف بلجنة بسيوني):** امتدت هذه الفترة من 1 يوليو إلى 23 نوفمبر 2011، وقع خلالها سبع شهداء اختناقًا بالغازات السامة، مما يدل على توجّه السلطة نحو استخدام أساليب "القتل الاحترافي" الذي لا يدين القاتل مباشرة، وبخاصة في وجود ما سُمِّيَ بلجنة تقصي الحقائق.
- **فترة ما بعد تقرير "لجنة تقصّي الحقائق":** وهي الفترة التي تلت صدور تقرير لجنة تقصّي الحقائق (لجنة بسيوني) أي منذ 24 نوفمبر 2011 إلى 31 مارس 2012 سقط (22 شهيد) اثنان وعشرون شهيدًا نتيجة الاستخدام المفرط للغازات السامة، وهو ما يعزز ما ذهبنا إليه من لجوء السلطة إلى أساليب "القتل الصامت" واعتمادها كوسيلة تمكنها من التنصل من جرائم القتل المتعمدة والمتكررة، وتعفيها غدًا من المساءلة والعقاب.

رسم بياني 4 الحالة التصاعدية لأعداد الشهداء نتيجة الاختناق بالغاز القاتل

إن الاستهداف المباشر للمواطنين بالغازات السامة والخانقة سواءً منهم المشاركين في المسيرات السلمية أو الآمنين في بيوتهم لهو جريمة كبرى، لا يمكن تبريرها تحت أي عنوان، وهي تمثل انتهاكًا صريحًا لمواد الدستور الذي كتبته السلطة بيدها، وشرّعت به القوانين التي توظفها انتقائيًا لإدانة المواطنين، من دون أن تُلزم نفسها أو منسوبيها بأي من بنودها، فضلاً عن كون هذه الجريمة انتهاكًا واضحًا لبنود اتفاقيات حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية التي تشترط ضوابط محددة على استخدام مسيلات الدموع، والتي شاركت السلطة في التوقيع عليها كلها.

المجتمع الدولي والقمع في البحرين

إن ما يجري على الساحة البحرانية اليوم من صور القمع المفرط يتحمّل مسئوليته المجتمع الدولي لأنه يتم بتمويل من الإدارة الأمريكية، وبمباركة من القوى الغربية وبريطانيا على وجه الخصوص. ونتيجة للصمت الدولي عن الانتهاكات التي تقوم بها السلطة في البحرين ترتفع أعداد الضحايا وتتضاعف معاناة المواطنين كل يوم.

وقد أقدمت منظمة العفو الدولية على انتقاد قرار بريطانيا منح الحكومة ترخيصًا لتصدير الغاز المسيل للدموع إلى البحرين رغم وقوع العديد من الوفيات الناجمة عن استخدام هذه الذخيرة من قبل قوات الأمن في البلاد. وتبعا للتقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية تحت عنوان: "عمليات نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دروس مستخلصة من أجل معاهدة فعالة بخصوص تجارة الأسلحة"، فإن المنظمة استطاعت تحديد تسع دول غربية عملت حكوماتها على تزويد السلطة في البحرين بالأسلحة وبما يرتبط بأدوات القمع المستخدمة لردع التظاهرات منذ العام 2005 وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وبلجيكا، والنمسا، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وفنلندا، وسويسرا. [8]

ويذكر التقرير أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أخطرت الكونغرس الأمريكي بمقترح لبيع معدات أسلحة إلى قوة الدفاع في البحرين تشمل 44 مدرعة حربية، وما يزيد عن 55 قذيفة صاروخية قادرة على تحديد أهدافٍ تحت الأرض، وكاميرات ليلية، وذلك بتاريخ 14 سبتمبر 2011 .

صورة 4 تبين عبوة غاز مسيل للدموع فارغة من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية

وتختم منظمة العفو الدولية تقريرها حول نقل السلاح إلى البحرين بالقول إنها "تعتقد أن الدول المزودة للسلاح يجب أن تتوخى الحذر الشديد بالنسبة إلى البحرين، وأن تمتنع عن الترخيص بنقل أسلحة، أو ذخائر، أو ما يتعلق بها من معدات غير مصنّفة، ثبت استخدامها بشكل موسّع وبإفراط ضد المتظاهرين، ما أدى إلى إصابات وحوادث قتل غير قانوني في أثناء محاولات السيطرة على الاحتجاجات. ويشمل ذلك بنادق وقذائف الرصاص الانشطاري، والأسلحة النارية، والذخيرة الحية، والغاز المسيل للدموع، والعربات المدرعة." ويورد التقرير مثالاً

[8] http://www.amnesty.org/ar/library/info/ACT30/117/2011/ar

صارخًا عن الطفل ذي الأربعة عشر عامًا الذي أصيب بطلقة قاتلة في سترة، وتوفي قبل أن يصل إلى المستشفى.[9]

الاحتجاج على صفقة الأسلحة الأمريكية

انتقدت الصحافة العالمية مؤخرًا قيام الدول الأوروبية ببيع أسلحة إلى البحرين رغمًا عن سجل البحرين في انتهاكات حقوق الإنسان. وقد وصفت صحيفة الإندبندنت على وجه التحديد الأسلوب "الجديد" لقوات مكافحة الشغب التي تقوم "باقتحام البيوت وإلقاء عبوات الغاز المسيل للدموع بداخلها." وأشارت إلى تقرير منظمة العفو الدولية بأن "ربما يكون ثلاثون شخصًا قد قتلوا خنقًا بالغاز في مساحات ضيقة ومغلقة".[10]

وبالإضافة فقد أوردت صحيفة الغارديان أن قرارًا لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالموافقة على بيع أسلحة إلى البحرين بقيمة مليار دولار قد تمت مهاجمته من قبل منظمة مراقبة حقوق الإنسان.[11] وذكرت الصحيفة عن لسان الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الصفقة تضم قطع غيار ومعدات صيانة للدفاع الخارجي ودعمًا لعمليات لأسطول البحرية الخامس في البحرين. إلا أن لجنة التحكم في تصدير الأسلحة قالت في تقرير لاذع أصدرته في العام المنصرم أن "الحكومة الحالية والحكومة السابقة لها أخطأوا في تقدير خطورة الموافقة على تصدير أسلحة لدول ذات أنظمة شمولية في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط، يمكن أن تستخدم في عمليات القمع في الداخل".

"وتعرضت صفقة أسلحة أمريكية بقيمة 53 مليون دولار مع البحرين إلى الهجوم من قبل عضويْ الكونجرس الديموقراطيين، رون وايدن وجيمس ماكجفرن، الذين قدما مشروع قانون يمنع بيع الأسلحة الأمريكية إلى البحرين إلى أن تأخذ حكومة البحرين خطوات ذات معنى لتحسين سجلها في حقوق الإنسان. وأضاف النائبان أن بيع أسلحة أمريكية إلى نظام يقمع المتظاهرين السلميين وينتهك حقوق الإنسان أمر مناقض للسياسة الأمريكية الخارجية حول مبدأ "الحقوق للجميع" الذي تجتهد الحكومة الأمريكية في ترويجه"[12] .وأضاف وايدن "أن الولايات المتحدة يجب ألا تكافئ نظامًا يقمع شعبه، وأن مشروع القانون يجب أن يوقف بيع الأسلحة إلى البحرن إلى أن تثبت العائلة الحاكمة التزامها الصادق بحقوق الإنسان. وقد أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية أعضاء الكونجرس الشهر الماضي موافقتها على بيع أسلحة إلى البحرين بقيمة 53 مليون دولارًا تشمل 44 عربة همفي مدرعة، و300 صاروخًا منها 50 صاروخًا قادرًا على خرق الحصون" [13].

[9] http://www.amnesty.org/ar/library/asset/ACT30/117/2011/ar/049fdeee-66fe-4b13-a90e-6d7773d6a546/act301172011en.pdf

[10] http://blogs.independent.co.uk/2012/02/14/bahrain-one-year-on/

[11] http://www.guardian.co.uk/world/2012/feb/14/bahrain-military-equipment-uk

[12] http://www.france24.com/ar/20111008-bahrain-congress-ban-arms-project-protests

[13] http://www.amnesty.org/ar/library/asset/ACT30/117/2011/ar/049fdeee-66fe-4b13-a90e-6d7773d6a546/act301172011en.pdf

المنظمات الدولية وممارسات القمع في البحرين

منظمة الصحة العالمية

تعرضت السلطة في البحرين لانتقادات عديدة من منظمة الصحة العالمية استنكارًا لإفراطها في استخدام الغازات الخانقة في قمع الشعب البحراني الأعزل من دون مبرر. وأوردت صحيفة الدار في موقعها الإلكتروني عن منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" قولها أن حكومة البحرين أثبتت أنه لا يمكن الوثوق بها في استخدام مواد مكافحة الشغب بطريقة تتفق مع المبادئ والمعايير الدولية، واختتمت المنظمة بالقول: "يتعين على الولايات المتحدة ألا ترخص لتصدير أي مبيعات إضافية من الغاز المسيل للدموع أو المواد المستخدمة في السيطرة على الشغب إلى البحرين لأنها يمكن أن تستخدم ضد المدنيين المحتجين."[14]

المنظمات الحقوقية

بحسب منظمة العفو الدولية، أن الغاز المسيل للدموع يصنف ضمن المواد المستخدمة في السيطرة على الشغب، لتفرقة التجمعات التي تمارس العنف ويمكن أن تشكل تهديدًا للسلم المدني. إلا أن المنظمة حذّرت من "استخدام الغاز المسيل للدموع بطريقة غير مناسبة، أو في أماكن ضيقة، أو مغلقة، أو ضد محتجين عُزّل يمارسون حريتهم في التجمهر والتعبير عن الرأي يمكن أن يشكّل انتهاكًا لحقوق الإنسان."[15] وقد جاء هذا التحذير في سياق دعوة منظمة العفو الدولية للسلطة في البحرين إلى فتح تحقيق بشأن الوفيات العديدة جراء الاستخدام الخاطئ والمفرط لغاز مسيل الدموع في مواجهة المحتجين وفي أماكن مغلقة.

من جانب آخر اعترضت منظمة "فريدم هاوس"، وهي مجموعة مؤيدة للديمقراطية تتلقى دعماً من الصندوق الوطني للديمقراطية الذي يموّله الكونغرس، على لسان رئيسها ديفيد كريمر بالقول إنه "حتى عملية بيع محدود لمواد عسكرية إلى الحكومة البحرينية ترسل رسالة خاطئة"[16]، وأنه "ينبغي على الولايات المتحدة ألا تنظر في بيع أي مواد عسكرية للحكومة البحرينية حتى توقف انتهاكاتها الممنهجة لحقوق الإنسان، وتسمح بالتواصل غير المقيّد مع وسائل الإعلام والمنظمات الدولية، وحتى تبدأ في تنفيذ إصلاح سياسي ملموس[17]."

كذلك فإن بريان دوولي، الخبير بالشؤون الخليجية في منظمة "حقوق الإنسان أولاً"، وهو من بين الذين منعتهم السلطة من دخول البحرين في شهر يناير 2012، كتب رسالة إلى الكونجرس يطالب أعضاءه بأخذ سلسلة من التدابير ضد بيع الأسلحة، قائلاً: "ندعوكم إلى الحديث بشكل مباشر لمنع هذه الصفقة. فبحسب الباب 36 من قانون مراقبة تصدير الأسلحة، نطالب أعضاء الكونجرس بتمرير قرار مشترك بعدم الموافقة لمنع الصفقة المقترحة. بالإضافة، يجب المطالبة بإحاطة رسمية من وزارة الخارجية حول الكيفية التي ستؤثر بها هذه الصفقة في مسيرة الإصلاح السياسي، وفي المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البحرين."[18] كما قال مضيفًا: "وبدلاً من تعزيز الإصلاح، فإن هذه الصفقة ستقوّي المتشددين في الحكومة البحرينية، الذين لن يروا سببًا للتخلي عن الرد بعنف على المتظاهرين"[19]

على صعيد آخر قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة "هيومن رايتس ووتش": "منذ قمع الاحتجاجات، قامت السلطات في البحرين بسحق المظاهرات السلمية باستخدام العنف، وأسكتت الأصوات المعارضة من خلال الاعتقالات، والتعذيب، والفصل من العمل. لكن الشعب في البحرين وشعوب المنطقة أوضحت أن القمع العنيف لن يؤدي إلى انحسار المطالب. الناس تريد حقوقها."[20] وفي تقرير صدر في 23 مارس 2011 عن منظمة

[14] http://www.aldaronline.com/dar/Detail2.cfm?ArticleID=181756
[15] http://www.amnesty.org/en/news/bahrain-s-use-tear-gas-against-protesters-increasingly-deadly-2012-01-26

[16] http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2412
[17] http://www.freedomhouse.org/article/freedom-house-opposes-arms-sale-bahrain
[18] http://www.amnesty.org/en/news/bahrain-s-use-tear-gas-against-protesters-increasingly-deadly-2012-01-26
[19] http://www.humanrightsfirst.org/2011/10/07/sen-wyden-rep-mcgovern-praised-for-action-to-halt-bahrain-arms-sale/
[20] http://www.hrw.org/ar/news/2012/01/22-5

هيومان رايتس واتش، قال ستورك إن إعلان البحرين حالة الطوارئ والأحكام العرفية بتاريخ 15 مارس 2011 ونشر القوات السعودية، "لا يغيّر مسئولية السلطات في البحرين وقوات الأمن بشأن التقيد بالالتزامات المدرجة في القانون الدولي لحقوق الإنسان."[21]

عبوات مجهولة المصدر

أثبتت الأصوات المعترضة على نقل الأسلحة إلى البحرين فعاليتها. فقد لوحظ خلوّ عبوات الغاز المسيل للدموع المستخدمة في القمع في البحرين في الفترة الأخيرة من أي معلومات حول مكان الصنع، أو تاريخه، مما يعني تعمّد إخفاء هوية الدول المصدّرة للغاز المسيل للدموع. ويرجّح أن هذا الأمر إنما هو نتيجة لعدة تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات الدولية، حول القمع المفرط بالغاز المسيل للدموع وسقوط العديد من الشهداء نتيجة إساءة استخدامه من قبل قوات مكافحة الشغب في البحرين، حيث أشار أحد هذه التقارير إلى أن "الارتفاع في عدد القتلى وتواتر روايات شهود العيان يوحيان بأن قوات الأمن في البحرين تستخدم الغاز المسيل للدموع بطريقة غير صحيحة أو غير مناسبة، بما في ذلك استخدامه داخل منازل المواطنين وفي الأماكن المغلقة أو الضيقة."[22]

الآثار الحالية والمستقبلية للإفراط في استخدام الغازات الخانقة

الآثار الصحية

يتكوّن الغاز المسيل للدموع من مواد كيماوية ممزوجة مع مواد أخرى مذابة، مثل الميثيلين كلورايد، وهو يندرج تحت قائمة المذيبات عالية السُّمّية، ويؤدي التعرض له إلى حالة من الإرتباك الذهني، والصداع، وتنمّل الأطراف، وتسارع ضربات القلب، والهلوسة البصرية والسمعية، واضطرابات الحيض والإجهاض التلقائي لدى النساء، فضلاً عن تأثيرات أخرى على الرئتين والجهاز الهضمي.[23]

تمثل الاحتجاجات حدثًا يتكرر كل ليلة في مناطق الاحتجاج في البحرين. وتواجه قوات الشرطة هذه الاحتجاجات باستخدام الغاز المسيل للدموع، الذي يتسرب في معظم الحالات إلى داخل البيوت من خلال الشقوق في الأبواب والنوافذ، ومن خلال فتحات التهوية، وقد بات تصويب عبوات الغاز إلى داخل البيوت مباشرة ممارسة معتادة من قبل قوات الشرطة في البحرين.

إن الاستخدام المفرط وغير المنضبط للغازات المسيلة للدموع والغازات الخانقة في مناطق الاحتجاج ذات الكثافة السكانية العالية له انعكاسات صحية خطيرة. وتشهد هذه المناطق في كل ليلة العشرات من حالات القيء والاختناق والإغماء بين المواطنين العزل. أما الأفراد الذين يعانوم من الربو فإن حياتهم تكون في خطر شديد عند تعرضهم لاستنشاق الغازات السامة. وتؤدي العبوات التي توجّه مباشرة نحو الأشخاص من مسافات قريبة إلى حدوث إصابات خطيرة وكسور، وبعضها أدى إلى حدوث إعاقات دائمة نتيجة توجيه الطلقات نحو العين مباشرة، كما تم توثيق عدد من الحالات التي أدت إلى حدوث إصابات مميتة.

ويكون الأطفال وكبار السن أقل حصانة عند التعرض للغازات السامة، ويمكن أن يؤدي استنشاقها لفترات طويلة ومتكررة إلى الموت نتيجة الحروق التي تحدثها المواد الكيماوية السامة في جدار الحنجرة والرئتين، أو نتيجة فشل الجهاز التنفسي.[24]

وعندما يتزامن عدم الاستقرار مع معدلات عالية من التوتر ومع الاستخدام المفرط للغازات المسيلة للدموع فإن لذلك آثار سلبية على النساء وبخاصة فيما يتعلق بالتشوهات الجنينية والإجهاض.[25] وقد وثّق مركز البحرين لحقوق الإنسان في المنامة العديد من حالات الإجهاض في المناطق التي تتعرض للقمع. وقد ربط

[21] http://www.hrw.org/news/2011/03/23/bahrain-investigate-shooting-arrest-man-caught-police-sweep
[22] http://www.amnesty.org/ar/news/bahrain-s-use-tear-gas-against-protesters-increasingly-deadly-2012-01-26

[23] http://www.starhawk.org/activism/trainer-resources/teargas.html
[24] http://www.nyc.gov/html/doh/html/bt/bt_fact_tear.shtml
[25] http://www.starhawk.org/activism/trainer-resources/teargas.html

بعض التقارير التي استلمت بهذا الخصوص بين حالة الإجهاض وتعرض المرأة الحامل للغاز المسيل للدموع. وبلغ عدد الحالات الموثقة 21 (واحدٍ وعشرين) حالة إجهاض أو إجهاض تلقائي خلال ثمانية أشهر اعتبارًا من مارس إلى نوفمبر 2011.[26] ويظن أنه من المحتمل أن تكون هناك حالات أخرى لم توثّق أو لم يربط بينها وبين الأزمة الأمنية في البحرين.

الآثار الاقتصادية

إن الآثار السلبية على الاقتصاد نتيجة الحلول الأمنية التي توظفها السلطة في البحرين أخطر بكثير وأشد تكلفة من تكلفة الحل السياسي. إن الإفراط غير المتناسب في الإنفاق على أدوات القمع، وأجهزته، ومؤسساته، وعناصره المستوردة من اصقاع الأرض كله يحمّل ميزانية الدولة أعباء إقتصادية ضخمة، ويستنسزف مواردها الضئيلة. ولو صُرفت تلك الأموال في توفير أسس العيش الكريم للمواطن من سكن، وصحة، وتعليم، وتطوير البنى التحتية ومؤسسات الخدمة المدنية في البلاد، وفي مشاريع التنمية البشرية، وإصلاح الفساد المالي والإداري لكان ذلك أجدى في إحراز تقدم أفضل للبلاد وتأمين استقرارها السياسي.

من جانب آخر فإن سلطة القمع عادة ما تكون مصحوبة بأساليب شرسة وغير منضبطة، منها تعمُّد استهداف ممتلكات المواطنين وتخريب سياراتهم، وسرقة أموالهم. وكل هذه الأمور تزيد من نقمة المواطنين على السلطة وتشجعهم على عصيانها والامتناع عن أداء التزاماتهم المالية تجاه الدولة، مثل سداد فواتير الكهرباء والماء، ورسوم البلديات، وغيرها، مما يمكن أن يرهق ميزانية الدولة ويؤثر بدوره في قدرتها على الإنفاق في مجالات التنمية والاستثمار الاقتصادي وما شابه.

[26] http://womennewsnetwork.net/2012/01/02/tear-gas-women-protesters-bahrai/

الخلاصة

في الختام نستخلص من التقرير إن قمع المواطنين بمثل هذا الإفراط، وبمنهجية واضحة، وبأساليب وأدوات مختلفة، لا يفسره سوى العقيدة الأمنية لدى السلطة وسعيها لتثبيت أركان الحكم وضمان استمراره، ونلخصها فيما يلي:

- هناك وتيرة تصاعدية في الاستخدام المفرط للغازات القاتلة بالتوازي مع زيادة عدد الشهداء و الذين قضوا نتيجة هذا الاستخدام المفرط للغازات القاتلة .
- استهداف المناطق التي تعبر عن معارضتها للسلطة بالقمع المفرط، من دون أي اعتبار للضوابط القانونية أو الدولية، أو احترام لدم المواطن البحراني، أو مراعاة لحرمة ماله، وعرضه، وكرامته.
- بث الرعب والهلع وعدم الإحساس بالأمن بين المواطنين البحرانيين وبخاصة في المناطق التي ترتفع فيها أصوات المعارضة للسلطة.
- إضفاء صبغة مذهبية طائفية على حقيقة الصراع بين السلطة والشعب، باستهداف المناطق ذات الأغلبية الشيعية، والاجتهاد في حصر الاحتجاجات في داخلها وبين أزقتها، وعدم السماح للمتظاهرين بالخروج إلى الشوارع العامة.
- إتباع سياسة العقاب الجماعي باستهداف كافة المنطقة التي تخرج منها الاحتجاجات واستهداف منازل سكانها بغرض إيقاع أكبر قدر ممكن من الأضرار الصحية والاقتصادية بالمواطنين، على المدى القريب أو البعيد.
- استخدام أساليب الإبادة الصامتة، وتنفيذ جرائم القتل المتعمّد باستخدام الغازات الخانقة مما يؤدي إلى قتل المواطنين من دون ترك أي دليل على تورط السلطة في جريمة القتل، بخلاف عمليات القتل المباشر بالرصاص الحي أو الرصاص الانشطاري.

وفي ضوء الخلاصة المتقدمة، يصل التقرير إلى النتائج الآتية:

- تتحمل السلطة في البحرين كامل المسئولية حول كافة عمليات القتل المتعمّد والممنهج التي أسفرت عن سقوط عشرات الشهداء منذ بداية الثورة في 14 فبراير 2011.
- تتحمل الدول البائعة والمصدّرة والجهات الضالعة معها في تصدير أسلحة القمع والعبوات القاتلة إلى السلطة في البحرين، المسئولية باعتبارها شريكًا مباشرًا في جريمة الإبادة الصامتة التي يتعرض لها المواطنون في البحرين.
- على منظمة الصحة العالمية مراقبة ما يجري في البحرين، وتوثيق واستشراف الآثار السلبية للاستخدام المفرط وغير المبرر للغازات السامة على صحة المواطنين في المدى البعيد، ومخاطبة السلطة باستنكارها لاستخدام المواد الكيماوية السامة في عمليات القمع.
- على منظمات حقوق الإنسان مراقبة وتوثيق ما يجري في البحرين من انتهاكات لحقوق المواطنين المطالبين بحياة حرّة وكريمة لهم وللأجيال القادمة، واستخدام كافة الأساليب الممكنة للضغط على السلطة في البحرين لمنع الإبادة الصامتة للشعب البحراني الأعزل .

مرفق (1) جدول أسماء الشهداء الذين قضوا بسبب الغازات القاتلة

جدول 3 قائمة تفصيلية باسماء الشهداء الذين قضوا بسبب الغازات القاتلة

م	الاسم	تاريخ الاستشهاد	المنطقة	العمر	الجنس	السبب مسيل الدموع	قصة الاستشهاد
1	عيسى محمد علي عبد الله	25/03/2011	المعامير	71	ذكر	الاختناق	استشهد إثر اختناقه نتيجة استنشاق الغازات من عبوات الغاز المسيل للدموع والتي أطلقتها القوات في منطقته وسقطت مجموعة منها بمنزله
2	خديجة ميرزا آل عبد الحي	05/04/2011	السنابس	50	أنثى	الاختناق	سبب الاستشهاد هو الاختناق بمسيل الدموع حيث بقيت أكثر من 20 يوم والغاز السام يسري في جسمها الى ان انتقلت إلى بارئها
3	محمد عبد الحسين فرحان	30/04/2011	سترة	6	ذكر	الاختناق	استشهد الطفل الصغير إثر استنشاقه الغاز المسيل للدموع الذي اطلقته القوات الغاشمة بشكل متعمد على البيوت الآمنة في سترة في ليل يوم الجمعة 29 ابريل وعلى إثره اختنق الشهيد الصغير وتم نقله الى غرفة الانعاش وبقي الى صباح السبت حيث فاضت روحه الطاهرة الى بارئها
4	زينب علي التاجر	02/06/2011	السنابس	70	أنثى	الاختناق	إختناق جراء إستخدام قوات النظام سياسة العقاب الجماعي بطلق مسيلات الدموع بطريقة عشوائية داخل المنازل
5	سيد عدنان سيد أحمد سيد حسن الموسوي	23/06/2011	المرخ	44	ذكر	الاختناق	استشهد إثر استنشاقِهِ الغازات السامّة والمسيلة للدموع التي أطلقتها عساكر الاحتلال في إحدى المناسبات الدينية بمنطقة الدراز، حيثُ كان الشهيد حاضراً ومشاركاً فيها، وقد أُدخل المستشفى من أجلِ تلقي العلاج اللازم على إثر ذلك ولكنَّ حالتهُ ساءت كثيراً إلى أنْ قضى شهيداً
6	زينب حسن أحمد آل جمعة	15/07/2011	سترة - مهزة	47	أنثى	الاختناق	الشهيدة من ذوي الأحتياجات الخاصة، معاقة عن الحركة. استشهدت جراء أختناقها بالغازات المسيلة للدموع في غرفتها بعد تساقط الطلقات داخل المنزل ونفاذها إلى داخل الغرف.الشهيدة أرملة وأم لأبنتين أكبرهم عمرها 24 سنة
7	عيسى أحمد الطويل	31/07/2011	سترة	50	ذكر	الاختناق	إستشهد بمجمع السلمانية الطبي بعد إدخاله جراء إصابته بحالة إختناق شديدة بسبب غازات سامة أطلقتها عساكر الإحتلال السعودي على منازل المواطنين بجزيرة سترة عاصمة الثورة جنوبي العاصمة البحرانية المنامة

م	الاسم	تاريخ الاستشهاد	المنطقة	العمر	الجنس	السبب مسيل الدموع	قصة الاستشهاد
8	علي أحمد جواد الشيخ	31/08/2011	سترة - الخارجية	15	ذكر	الإصابة	في يوم عيد الفطر المبارك، كان الشهيد ومجموعة يتجولون في شارع من شوارع سترة، وأصيب بطلقة مباشرة في الوجه (مسيل الدموع) في حوالي الساعة 8:40 ،نقل على اثرها لمستشفى سترة، حيث فارق الحياة، وفي الأثناء حاصرت القوات المستشفى، واعتقلت اثنان من رجال أمن المركز للتحقيق لمعرفة الأشخاص الذين أحضروا الشهيد إلى المركز الصحي
9	سيد جواد أحمد هاشم	14/09/2011	سترة - الخارجية	36	ذكر	الاختناق	استشهد اثر استنشاقه كميه كبيره من الغازات الخانقه التي القيت في بيت والده مساء 10 سبتمبر والتي على اثرها تدهورت صحته ونقل بالاسعاف يوم الثلثاء 11 صباحا وبقي في الانعاش حتى فارق الحياة
10	جعفر لطف الله	30/09/2011	أبو صيبع	72	ذكر	الاختناق	يسكن في منزله الذي يقع عند بوابة القرية الشرقية (أبوصيبع)، حيث تقع نافذة غرفته على بعد متر واحد تماماً خلف المكان الذي تأتي منه قوات الشغب وترمي المتظاهرين بالغازات السامة والقنابل الصوتية بكثافة دون إكتراث للمواطنين الآمنين داخل منازلهم،وهو رجلٌ مثقل بأمراض كثيرة أقعدته حبيساً فوق سريره بحيثُ لا يمكن له الفرار من الغازات التي تمر من ثغرات غرفته الصغيرة،وقد أشتد عليه مرضه بسبب إستناشقه لكميات كبيرة منها
11	ساجدة فيصل جواد	11/12/2011	البلاد القديم	6 أيام	أنثى	الاختناق	استشهدت بسبب اطلاق قوات الشغب للغازات المسيلة الدموع بكثافة في منطقة سكنها
12	عبدعلي علي أحمد الموالي	17/12/2011	المقشع	58	ذكر	الاختناق	تعرض الشهيد لاستنشاق الغاز السام الذي أطلق على منزله قبل ليلة من استشهاده نقل على إثرها لمستشفى السلمانية في غرفة الانعاش
13	سيد هاشم سعيد عيسى حسين	31/12/2011	سترة - الخارجية	15	ذكر	الإصابة	أطلقت قوات الشغب مسيل الدموع فأصابت الطلقة رقبة الشهيد باصابة مباشرة أدت إلى وفاته
14	فخرية جاسم محمد السكران	04/01/2012	المحرق	55	أنثى	الاختناق	استشهدت بسبب استخدام قوات الشغب للغازات السامة بافراط في منطقة سكنها
15	سلمى محسن عباس مدن	15/01/2012	باربار	81	أنثى	الاختناق	استشهدت بسبب الغازات السامة التي اطلقتها قوات الشغب بكثافة في منطقة سكنها
16	ياسين جاسم محسن العصفور	20/01/2012	المعامير	11	ذكر	الاختناق	ألقي على منزل الشهيد ثلاث قنابل من الغازات السامة أدت إلى اختناقة فبقى في العناية المركزة وهو مصاب بضيق تنفس حاد بمجمع السلمانية الطبي لمدة ثلاثة أسابيع حتى استشهد
17	محمد خميس الخنيزي	20/01/2012	جدحفص	25	ذكر	الاختناق	استشهد بسبب الغازات السامة التي تلقيها قوات الشغب

م	الاسم	تاريخ الاستشهاد	المنطقة	العمر	الجنس	السبب مسيل الدموع	قصة الاستشهاد
18	سعيد علي حسن السكري	25/01/2012	النعيم	65	ذكر	الاختناق	هجمت المليشيات التابعة للنظام بتواجد ومساعدة قوات المرتزقة بمنطقة سكن الشهيد، وقامت بتكسير السيارات واطلاق الرصاص الحي والغازات السامة؛ التي استشهد بسببها
19	زهراء علي حسن الحواج	01/02/2012	النعيم	69	انثى	الاختناق	نقلت إلى المستشفى بتاريخ 12/01/2012 اثر استنشاقها الغازات السامة التي تطلقها المرتزقة بكثافة، مما أدى لاستشهادها في فجر يوم الأربعاء الأول من شهر فبراير لعام 2012
20	عبدعلي عبدالله محمد	01/02/2012	المعامير	58	ذكر	الاختناق	نقل الشهيد إلى المستشفى بتاريخ 17/01/2012 بسبب استنشاقه للغازات السامة التي تطلقها قوات الشغب بكثافة.
21	علي عيسى عبد الله الحايكي	06/02/2012	سماهيج	48	ذكر	الاختناق	دخل في غيبوبة قبل اسبوع من تاريخ الوفاة
22	منصور سلمان حسن	17/02/2012	سترة - مركوبان	85	ذكر	الاختناق	استشهاد بسبب اطلاق الغازات السامة في منزلة في تاريخ ٢ من هذا الشهر، و تم نقلة الى مستشفى السلمانية مختنقا بالغازات وبقي هناك و بعد ان نشرت قناة المسار تقريرا عنة قلت الرعاية واستشهد مساء الجمعة
23	زينب حسين عيسى (عبدة حسين)	25/02/2012	السهلة	70	أنثى	الاختناق	أستشهدت اختناقا بالغازات السامة التي تطلقها المرتزقة على القرى بكثافة، فقد اخترقت عبوة غرفة الشهيدة فأدى لاستشهادها
24	حبيب كاظم أحمد الملا	29/02/2012	السهلة	63	ذكر	الاختناق	استشهد اختناقا بالغازات السامة
25	يحيى يوسف أحمد	05/03/2012	رأس رمان	45يوم	ذكر	الاختناق	استشهد اختناقا بالغازات السامة
26	سكينة علي أحمد مرهون	06/03/2012	أبو صيبع	78	أنثى	الاختناق	استشهدت اختناقا بالغازات السامة، حيث أخذت للمستشفى بتاريخ 06/02/2012 حتى استشهدت بعد شهر
27	فاضل ميرزا العبيدي	10/03/2012	الدراز	22	ذكر	الإصابة	أصيب بطلقة مسيل دموع على رأسه فتوفي سريريا حتى استشهد
28	جعفر جاسم رضي الموالي	17/03/2012	المقشع	41	ذكر	الاختناق	استشهد نتيجة للغازات السامة التي تطلقها المرتزقة بكثافة
29	صبري محفوظ يوسف	18/03/2012	شهركان	27	ذكر	الاختناق	استشهد نتيجة للغازات السامة التي تطلقها المرتزقة بكثافة
30	عبدة علي عبدالحسين صالح	23/03/2012	عالي	59	أنثى	الاختناق	استشهدت صباح الجمعة نتيجة للغازات السامة التي تطلقها المرتزقة بكثافة
31	أحمد عبدالنبي عبدالرسول	26/03/2012	شهركان	27	ذكر	الاختناق	استشهد نتيجة للغازات السامة التي تطلقها المرتزقة بكثافة
32	حسين ماجد حسن الماجد	28/03/2012	دمستان	70	ذكر	الاختناق	استشهدت صباح الجمعة نتيجة للغازات السامة التي تطلقها المرتزقة بكثافة

مرفق (2) خريطة تبين مناطق البحرين حسب كثافة القمع

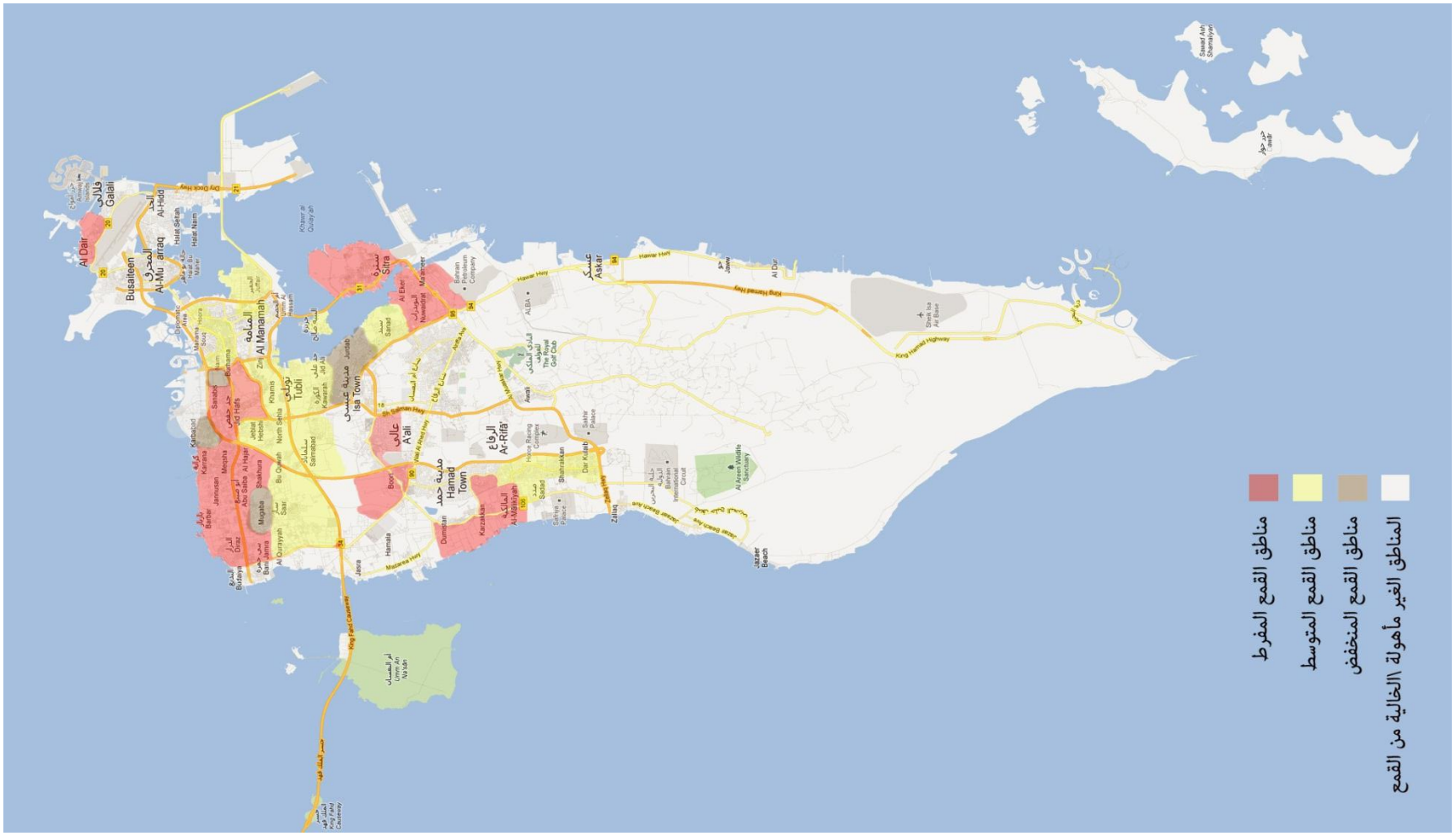

مرفق (3) صور من واقع ثورة 14 فبراير

صورة تبين كثافة الغاز المسيل للدموع فوق أحد سطوح منازل المواطنين

صورة تبين كثافة الغازات في قمع الحركات الاحتجاجية السلمية داخل المناطق البحرانية

صورة قمع إحدى المسيرات السلمية عبر الاستهداف المباشر للمواطنين بعبوات الغاز الخانق

الغازات الخانقة تملأ أزقة الاحياء السكنية خلال قمع المناطق

صورة توضح قمع السلطة في البحرين للشباب الأعزل بإطلاق كميات هائلة من الغاز الخانق وبمسافات قريبة